اختلال السلم الأهلي وانعكاساته السلبية في تصاعد وتيرة العجز السكني في أقضية محافظة بغداد

الكلمات المفتاحية : العجز السكني ، السلم الأهلي ، السياسات الإسكانية

م.د. سمير عبد الجبار عبد المجيد
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة

الملخص

عانت البشرية طويلاً من مخاطر الحروب والنزاعات الداخلية التي هددت تماسك بنيانها الداخلي وعرضتها إلي أثار مدمرة علي كافة الصعد ، ويحرص الإنسان على دوام حقه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية له ولأفراد عائلته وبما يضمن حقه وسيادته ابتداءً على ممتلكاته الخاصة ورفض الامتثال لسياسات السلب لتلك الحقوق ، إن السلم الأهلي يعد ركيزة أساسية من ركائز التنمية الوطنية لأي مجتمع من المجتمعات تتجسد معالمه من خلال إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية .

والمجتمع العراقي عموماً والمجتمع البغدادي بشكلٍ خاص عانى خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال عام ٢٠٠٣ من اختلال للسلم للأهلي تعددت صوره ولكنه أخذ منحى أشد بعد " أحداث سامراء في شباط من عام ٢٠٠٦ التي أدت إلى إشعال فتيل العنف الطائفي وتسببت في تغيير أبعاد ظاهرة النزوح في العراق حيث نزح أكثر من ٣،٦٢٠،٣٢٨ عراقي من مناطق سكناهم الأصلية إلى مناطق أخرى سجلوا كنازحين داخلياً "[١]، لقد أفرزت ظاهرة النزوح هذه أضراراً كبيرة على حياة المواطن البغدادي وبشكل خاص للعائلات التي تركت منازلها تمثلت بلجوئهم إلى السكن في المدارس والدوائر الحكومية وأدى ذلك إلى بروز مشكلة تزايد الطلب على السكن بسبب هذا النزوح هذه الدراسة تسلط الضوء على أثر اختلال السلم الأهلي على زيادة الطلب على السكن بمحافظة بغداد.

أهمية الدراسة وأهدافها

تكمن أهداف الدراسة وأهميتها ، من خلال بيان الآثار المدمرة لاختلال السلم الأهلي والآثار السلبية التي خلفها على شرائح المجتمع العراقي التي كانت ابرز صورها النزوح وهجرة السكان وتركهم منازلهم وأوطانهم التي عاشوا فيها .

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في بيان الانعكاسات السلبية التي تخلفها الصراعات العرقية والطائفية في المجتمعات ، وما تخلفه تلك الصراعات من آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة في النسيج الاجتماعي ، وإذا ما صاحب تلك الصراعات أعمال تهجيرٍ قسرية للأسر من محلات سكناها إلى مناطق نزوح قد لا تستطيع الاندماج بها بشكل طبيعي .

فرضية الدراسة

أن الأنماط غير الطبيعية لحركة الأسر بين مناطق محافظة بغداد بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بسبب اختلال السلم الأهلي ، تسببت في ارتفاع وتيرة العجز السكني فيها.

منهجية و فهرسة الدراسة وحدودها

اتبع الباحث طريقة استقرائية Induction تركزت على دراسة ظاهرة اختلال السلم الأهلي التي تعرض لها المجتمع العراقي كإحدى نتائج عدم الاستقرار الأمني بعد أحداث سامراء عام ٢٠٠٦ ، و الدراسة جاءت في ثلاثة مباحث وخاتمة واستنتاجات ، المبحث الأول بعنوان السلم الأهلي المفهوم والأهمية وأهم صوره ، وقسم المبحث إلى محورين ، الأول السلم الأهلي المفهوم الوظيفي والأهمية في حياة الشعوب ، وعرض الثاني صوراً من اختلال السلم الأهلي ، أما المبحث الثاني الذي تناول مؤشرات الواقعين السكاني والسكني لمحافظة بغداد ، وقسم إلى محورين ، الأول الواقع السكاني ومؤشراته ، والثاني تناول الواقع السكني ومؤشراته خلال مدة خمسة عقود منصرمة ، أما المبحث الثالث وهو بعنوان النزوح الداخلي والتهجير الانعكاسات السلبية في تصاعد وتيرة العجز السكني بمحافظة بغداد فقد قسم إلى محورين ، الأول استعرض واقع الحال للمحافظة والانعكاسات السلبية الذي تسبب به العنف الطائفي ، والثاني خصص لتحليل مؤشرات النزوح الداخلي لمحافظة بغداد وتصاعد وتيرة العجز السكني بسبب العنف الطائفي ، أما حدود الدراسة المكانية ، فهي أقضية محافظة بغداد أما حدودها الزمانية فتركزت خلال المدة المحصورة بين ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩ ، واعتماد التقارير الصادرة عن وزارة الهجرة و وزارة التخطيط و قيادة عمليات بغداد كمصادر أساسية للبيانات.

المبحث الأول

١. السلم الأهلي المفهوم والأهمية وأهم صوره

١. ١ ٠ السلم الأهلي المفهوم الوظيفي والأهمية في حياة الشعوب

يرجع أصل مصطلح السلم الأهلي أو السلم الاجتماعي أو الأمن الاجتماعي ، إلى الأفكار التي طرحها كثير من الفلاسفة اليونان والإغريق من خلال كتاباتهم الفلسفية ، منها ما أورده أفلاطون في كتاباته عن الجمهورية الفاضلة ، التي رسم وحدد بشكل مفصل للعلاقة الترابطية بين السلطات والأفراد في المجتمع ، وشكل العلاقة بين الأفراد أنفسهم وما هي القواعد والمرتكزات التي ينبغي أن تقوم عليها تلك العلاقة ؟ وكذلك نلمس التعرض لهذا المصطلح في كتابات كثير من الفلاسفة المسلمين كأبي نصر الفارابي الذي برع في كتاباته بالمنطق و السياسة و الأخلاق ، حيث يمكن أن نلمس ذلك من خلال آرائه عن المدينة الفاضلة و آراء أهل المدينة الفاضلة وحديثه عن السعادة التي يطلبها جميع الناس[٢].

وقد تنوعت الآراء و وجهات النظر بين الباحثين في تناول مفهوم السلم الأهلي أو الأمن الاجتماعي ، أن " الأمن الاجتماعي هو سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة "[٣] ، ويرى آخرون أن " السلم الأهلي أو الأمن الاجتماعي ذو دلالة واحدة تعني الرفض على الدوام لكل أشكال التقاتل ، أو مجرد الدعوة إليه أو التحريض عليه أو تبريره أو نشر – أية – ثقافة مريضة تعتبر التصادم حتمياً بسبب جذورية التباين ، والسلم الأهلي يدعو للعمل على تحويل مفهوم الحق بالاختلاف إلى أيديولوجية الاختلاف والتنظير لها ونشرها و العمل على منع الحرب الأهلية في ألمجتمع ، كما يرى البعض " إن السلم الاجتماعي هو حالة الوئام و السلم داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وقواه التي تعد من أهم المقاييس الأساسية لتقويمه و تشخيص حالة العلاقات الداخلية فيه ، فسلامتها علامة على صحة المجتمع وإمكانية نهوضه بينما ، اهتراؤها دلالة سوء وتخلف وأن النتيجة الطبيعية لتدهور السلم الاجتماعي هي تدهور الأمن وزعزعة ألاستقرار[٤] ، وبشكل عام يتركز مفهوم الأمن أو السلم الاجتماعي ، يتركز حول حصول الجماهير في المجتمع الواحد على أقصى إشباع ممكن لاحتياجاتها في إطار عدالة مجتمعية ينبذ فيها الصراع بين طوائفه وتعمل فيه الحكومات بجد على توفير المناخ الملائم الذي تسوده حالة من التقبل لجميع أطيافه فيسود مبدأ الولاء والانتماء للمجتمع

الذي يكون أحد نتائجه الأمن والسلام الاجتماعي ، على أن يؤخذ بنظر التغيرات المستمرة للظروف الاجتماعية التي تحقق التوازن في الإدارة وبما يفضي لتحقيق واستمرار ذلك الإشباع[٥].

١٠٢ ٠ من صور اختلال السلم الأهلي

إن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الواحد هو أهم نتائج السلم الأهلي ، وأن أي اختلال في هذا السلم سيتسبب في تدهور الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تتعدد صور الاختلال ، ولكن يبقى أهم وأقسى صوره هو التهجير ألقسري تحت وطأة السلاح وسلب الحقوق الأساسية ، وهو من الخطورة بمكان على أمن المجتمع برمته إذ يعده المُشرع العراقي من الجرائم الإرهابية " لما لها من خطورة على أمن وأمان الأفراد وعلى حقوقهم الأساسية في حياتهم وحرياتهم وأملاكهم"[٦] "ويعده فقهاء القانون من الجرائم الشكلية التي يكفي فيها وقوع أي سلوك إجرامي عنيف أو التهديد به إذا كان هدفه إلقاء الرعب بين الناس أو تعريضهم للخطر"[٧] .

لقد ألقت الأحداث السياسية والعسكرية بعد عام ٢٠٠٣ بضلالها القاتمة على حياة المجتمع العراقي بشكل عام والبغدادي بشكلٍ خاص ، من خلال ما عانى منه العراقيون خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال من الأعمال الإرهابية للجماعات المسلحة التي مارست التطهير ألاثني والعرقي ، ففي دراسة أعدها مركز دراسات اللاجئين قسم دراسات التنمية الدولية بجامعة أكسفورد ٢٠٠٩ التي أعدت تحليلاً للأوضاع والأحداث في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣" أن التطهير العرقي غَيّرَ الطابع الاجتماعي والثقافي لكثير من المناطق في بعض المدن خاصة في بغداد وضواحيها ، مما يتطلب على الراغب بالعودة بذل الجهود المضنية للاندماج في بيئة جديدة قد تكون غير مضيافة أصلاً " ، كما جاء في الدراسة " أن المفاجئة الصاعقة للعالم والتي لم يُتأَهب لها كانت بعد ثلاث سنوات حيث هرب آلاف العراقيين من بيوتهم بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ، بحثاً عن الملاذ بعد انهيار الأوضاع الأمنية في العراق ونشوب العنف الطائفي هناك ، ورغم الاختلافات الكبيرة في التقديرات المتوقعة يمكن القول إنَّ قرابة مليوني عراقي قد نزحوا عن بيوتهم إلى مناطق أخرى ضمن العراق ، يضاف إليهم مليونا عراقي لجؤوا إلى كل من الأردن وسوريا واستقروا بشكل رئيسي في دمشق وحلب وعمّان في الأردن، وآخرون توجهوا إلى القاهرة واسطنبول وهناك من رحل

إلى بلاد بعيدة" وتستطرد الدراسة " ففي ضوء الأحداث السابقة في تاريخ المنطقة يمكن القول إن أوائل الضحايا في حالة نشوب النزاعات سيكونون ممّن يجبرون على الرحيل بسبب انتماءاتهم العرقية[٨]"، فبعد أحداث سامراء عام ٢٠٠٦ نشأت ظاهرة دخيلة على المجتمع العراقي و البغدادي بشكلٍ خاص ، ألا وهي ظاهرة نزوح العائلات عن مناطق سكناها الأصلية إما بسبب التهديد أو بسبب عدم الشعور بالطمأنينة ، فقد أفاد أحد التقارير المنشورة " أن ظاهرة النزوح أخذت بعداً واسعاً بعد أحداث سامراء في شباط من عام ٢٠٠٦ التي أدت إلى إشعال فتيل العنف الطائفي وتسببت في نشوء ظاهرة النزوح في العراق بشكل كبير حيث نزح أكثر من ١،٦٠٠،٠٠٠ عراقي تم تسجيلهم بصفة نازحين داخلياً خلال عامين من ألأحداث"[٩] حيث " يعيش قرابة خُمسهم أي ما يقرب من ٣٢٠٠٠٠ ألف نازح في بيوت بدائية والعديد منهم يعيشون في فقر مدقع ، وقد ظهرت مناطق السكن غير النظامي على أطراف العديد من البلدات حيث تقطعت السبل بهؤلاء النازحين البعيدين عن بيوتهم وغير المتفائلين بعودة قريبة لها ، فما زالت السلامة أمراً غير أكيد والخدمات العامة غير كافية وبعض البيوت مستولى عليها من قبل الآخرين أو مدمرة"[١٠].

المبحث الثاني

١. الواقع السكاني و السكني لمحافظة بغداد

٢-١-الواقع السكاني للمحافظة

ولبيان تأثيرات الهجرة القسرية التي تسبب بها العنف الطائفي على حياة الأفراد في محافظة بغداد ، لابد من استعراض مجموعة من السمات الديموغرافية indicators Demographic التي تَميَزَ المجتمع العراقي ، " فالعراق من البلدان السريعة النمو سكانياً إذ ينمو سكانه بمعدل شبه ثابت هو (٣%) سنويا[١١] " ، وعلى مدى خمسين عاماً و خلال المراحل التعدادية السبع بتاريخ العراق الحديث وهي المدة المحصورة من ١٩٤٧-١٩٩٧ كانت معدلات نمو السكان شبه ثابتة والجدول١ يوضح ذلك ، وخلال نفس المدة المشار إليها وطبقاً لتقارير الجهاز المركزي للإحصاء فإن سكان محافظة بغداد نما بمعدل إجمالي ثابت نتيجة العوامل الطبيعية للنمو بمعدل (٣،١%) ، كما في الجدول ٢:

الجدول (١)سكان العراق ومعدلات النمو خلال المدة من ١٩٣٤ـ١٩٩٧

	عدد سكان العراق (مليون نسمة)	المرحلة التعدادية	معدلات النمو١٢
١٩٣٤	٣,٣٨٠,٥٣٣	==	==
١٩٤٧	٤,٨١٦,١٨٥	==	==
١٩٥٧	٦,٢٩٩	١٩٥٧ـ١٩٤٧	٪٢,٧٢
١٩٦٥	٨,٠٤٧	١٩٦٥ـ١٩٥٧	٪٣,١
١٩٧٧	١٢,٠٠٠	١٩٧٧ـ١٩٦٥	٪٣,٣
١٩٨٧	١٦,٣٣٥	١٩٨٧ـ١٩٧٧	٪٣,١٣
١٩٩٧	٢٢,٠٤٠	١٩٩٧ـ١٩٨٧	٪٣,٠٤

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط ، البيانات التراكمية للمجموعة الإحصائية السنوية من ١٩٣٤-١٩٩٤ .

الجدول (٢) سكان محافظة بغداد ومعدلات النمو خلال المدة ١٩٤٧ـ١٩٩٧

	عدد سكان محافظة بغداد (مليون	المرحلة التعدادية	معدلات النمو
١٩٤٧	٥٠٣٠٠٠	==	
١٩٥٧	١,٠٠٠,٠٠٠	١٩٥٧ـ١٩٤٧	٪ ٠,٤١
١٩٦٥	١,٦٢٠,٠٠٠	١٩٦٥ـ١٩٥٧	٪ ٠,٢٧
١٩٧٧	٢,٥٤٤,٠٠٠	١٩٧٧ـ١٩٦٥	٪٠,٥٩
١٩٨٧	٣,٨٤١,٠٠٠	١٩٨٧ـ١٩٧٧	٪٠,٢٣
١٩٩٧	٠٦٥,٩٨٩,٣	١٩٩٧ـ١٩٨٧	٪٠,٠٣

ألمصدر : المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط ، البيانات التراكمية للمجموعة الإحصائية السنوية من ١٩٣٤-١٩٩٤ ، معدلات النمو احتسبت من قبل الباحث.

و هنا لا بد من الإشارة إلى ، أن محافظة بغداد تعاني من الاكتظاظ السكاني الذي أصبح سمة تميزها عن باقي المحافظات العراقية ، وبوادر هذه الظاهرة ليست وليدة اليوم بل هي ظاهرة امتدت جذورها من ثمانينيات القرن المنصرم ، ففي دراسة منشورة١٣ ، فإن ترتيب محافظة بغداد بلغ (٢١) من بين (٣٥) محافظة عالمية صنفت عام ١٩٨٥ بأنها مدن مكتظة سكانياً أو ما يعرف عالمياً بالـ(Megacities) ، و وفق هذه الدراسة فإن سكان بغداد تجاوز (٧،٤) مليون نسمة ، وهذا الترتيب تطور ليصل إلى (١٤) من بين (٣٥) محافظة من مدن العالم المكتظة سكانياً ، إذ بلغ سكانها عام ٢٠٠٠ (١٢،٨) مليون نسمة ، كما في الجدول ٣ أدناه:

الجدول ٣ ترتيب محافظة بغداد سكانياً (السكان مليون نسمة)

ت	المحافظة	١٩٨٥	المحافظة	٢٠٠٠
١	مكسيكو	١٨,١	مكسيكو	٢٦,٣
٢	طوكيو	١٧,٢	ساوبولو	٢٤
٣	ساوبولو	١٥,٩	طوكيو	١٧,١
٤	نيويورك	١٥,٣	كلكتا	١٦,٦
٥	شنغهاي	١١,٨	موباي	١٦
٦	كلكتا	١١	نيويورك	١٥,٥
٧	بوينس	١٠,٩	سول	١٣,٥
٨	ريودي	١٠,٤	شنغهاي	١٣,٥
٩	سول	١٠,٢	ريودي	١٣,٣
١٠	موباي	١٠,١	دلهي	١٣,٣
١١	لوس انجلز	١٠	بوينس	١٣,٢
١٢	لندن	٩,٨	القاهرة	١٣,٢
١٣	بكين	٩,٢	جاكارتا	١٢,٨

١٤	رين	٩,٢	بغداد	١٢,٨
١٥	باريس	٨,٩	طهران	١٢,٧
١٦	موسكو	٨,٧	كراتشي	١٢,٢
١٧	القاهرة	٨,٥	اسطنبول	١١,٩
١٨	اوساكا	٨	لوس أ ٠ لز	١١,٢
١٩	جاكارتا	٧,٩	دكا	١١,٢
٢٠	دلهي	٧,٨	مانيلا	١١,١
٢١	بغداد	٧,٤	بكين	١٠,٢

المصدر: سليمان ، أحمد منير ، الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، لبنان ، سلاسل سوفنير ، ٢٠٠٠ ، ص٥٣ .

وهنا لا بد من الإشارة إلى ، أن ما أوردته الدراسة المشار إليها بصدد بيانات الاكتظاظ بمحافظة بغداد ، لا يناقض الإحصاءات الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء عن عدد سكان بغداد خلال عامي ١٩٨٥ فضلاً عن عام ٢٠٠٠ ، إن سبب بلوغ سكان محافظة بغداد لهذه الأرقام الواردة بالجدول٣ يرجع سببه ، إلى القرارات السياسية التي كانت تتخذ بين الحين والآخر بضم أو فصل بعض أقضية ونواحي ضواحي محافظة بغداد وتوابعهما الإدارية عنها ، مثل أبو غريب والطارمية والمحمودية و الدجيل بل وحتى سامراء ، مما انعكس على تذبذب أعداد سكان المحافظة مع كل قرار ضم أو فصل.

٢-٢- الواقع السكني لمحافظة بغداد عبر خمسة عقود

إن التضخم السكاني لمحافظة بغداد إنعكس بشكلٍ أو آخر على الواقع المعيشي للمحافظة ، من حيث الخدمات المقدمة لسكانها والحركة الطبيعية لأسرها عبر مناطق المحافظة نتيجة تطور الحالة المعيشية و الثقافية فضلاً عن تطور الحالة الاقتصادية للفرد العراقي بشكلٍ عام والبغدادي على وجه الخصوص.

لقد كان السكن في مقدمة النواحي المعيشية و الاجتماعية التي تأثرت كثيراً بتطور وتزايد أعداد سكان المحافظة ، حيث يظهر لنا تحليل الواقع السكني فيها أن مشكلة السكن من المشاكل الموروثة من أجيال سابقة ، فقد تعرضت المحافظة وبسبب الأحوال المعيشية للمحافظات خلال أربعينيات وخمسينيات القرن المنصرم والعقود التي تلتها ، إلى موجات للهجرة المتعاقبة كان من نتائجها حصول اختلال في التوازن بين عدد السكان و وسائل المعيشة في المحافظة ، و في مقدمة تلك الوسائل هي التطور الكبير في الحاجة السكنية ، أي المأوى أو السكن اللائق ، ونظراً لانخفاض مرونة العرض السكني في المحافظة التي تلبي الطلب المتزايد على السكن من قبل النازحين ، فضلاً عن سوء الحالة الاقتصادية لشريحة النازحين وعدم قدرتهم على دفع الإيجار أو بناء مساكن لهم ، فقد اضطرت الغالبية العظمى منهم للسكن في الصرائف التي ابتنوها من جريد النخيل والصفيح والخيم في أطراف

المحافظة ، وكما هو موضح في الجدول (٤) أدناه ، الذي يوضح موجات النزوح التي تعرضت لها المحافظة والواقع السكني الناجم عن موجات النزوح للمحافظة خلال خمسين عاما المنصرمة:

الجدول ٤ نتائج التعداد العام للسكان والمساكن للسنوات ١٩٤٧-١٩٩٧

السنة	سكان العراق نسمة	سكان بغداد	عدد النازحين من المحافظات	عدد الأسر	عدد المساكن	العجز السكني	عدد الصرائف
١٩٤٧	٤,٨١٦,٠٠٠	٥٠٣٠٠٠	٩٧٨٨	٧١٨٥٧	٤٦٧٣٥	٢٥١٢٢	١٢٥٩٤
١٩٥٧	٦,٢٩٩,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٦١٢٩٠	١٠٣٦٢٠	٥٧٦٧٠	٤٨٨٠٢
١٩٦٥	٨,٠٤٧,٠٠٠	١,٦٢٠,٠٠٠	٥٥٠٠٠	٢٦١٢٩٠	٢٤٠٦٣٤	٢٠٦٥٦	٤٢٣٦٨
١٩٧٧	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٥٤٤,١٥٦	٣٨٤٧٣٩	٢٨١٧٣٩	١٠٣٠٠٠	١٩٠٣	١٩٧٧
١٩٨٧	١٦,٣٣٥,٠٠٠	٣,٨٤١,٢٦٨	غير متوفر	٢٨١٧٣٩	١٩٧٢٧٢٧	٨٤٤٦٧	غير متوفر
١٩٩٧	١٩,١٨٤,٥٤٣	٣,٠٦٥,٩٨٩	غير متوفر	غير	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

ألمصدر : الحمدان ، إلهام يوسف ، الحاجة السكنية لمحافظة بغداد لغاية ٢٠٠٧ ، أطروحة دكتوراه مقدمة لمجلس المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي بجامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص٤٨ .

إن تكرار موجات النزوح للمحافظة كان أهم نتائجه ، نشوء ظاهرة سكانية نسبية ذات أصل اقتصادي ، وهي ظاهرة الاكتظاظ السكاني ، التي تشير إلى "عدم التوازن بين عدد السكان و وسائل المعيشة بحيث يكون هناك ميل لتخفيض نصيب الفرد من هذه الوسائل "[١٤] فنشأ نتيجة لذلك ما يعرف بالاكتظاظ الأسري كأحد نتائج الاكتظاظ السكاني ، الذي يشير إلى " أعداد الأسر الشاغلة أو عدد الأفراد الشاغلين للوحدة السكنية "[١٥] ومن الجدير بالذكر إن التعريف المعياري للاكتظاظ الأسري الذي تستخدمه الموئل وهي منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات) ، " هو المسكن الذي يعيش أكثر من ثلاثة أشخاص في كل غرفة من غرفه "[١٦] وهو ما يعرف بمعدلات الإشغال ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التقارير الإحصائية المنشورة للعجز السكني لمحافظة بغداد تشير إلى أن معدلات الإشغال لمحافظة بغداد وفق إحصاء ١٩٩٧ بلغ (١،٢٧) أسرة / مسكن و (٨،٥٣) فرد / مسكن"[١٧] كما أظهرت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة ٢٠٠٧ الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، أن "١٨،٦% من المساكن يشغلها أكثر من أسرة على المستوى الوطني موزعة إلى ١١،٤% أسرتان ، ٤،٧% ثلاث أسر و ٢،٥% أربع أسر أو أكثر"[١٨]، كما أظهر المسح أن ما يقارب "من ٢٤% من السكان يعانون من مشكلة الاكتظاظ أي أن من كل ١٠٠ شخص هناك ٢٤ منهم يعانون من مشكلة الاكتظاظ ، وأن ٤٨،٥% أي ما يقرب من نصف السكان ، يعيشون في مساكن وُصفت

بالضعيفة ، أي فيها جانب واحد على الأقل من جوانب الضعف الثلاثة و هي إما ، عدم كفاية الغرف أو مساحتها ، نقص في المرافق أو مساحتها ، قدم البناء وتدني نوعيته"[١٩].

المبحث الثالث

النزوح الداخلي والتهجير وانعكاساتهما السلبية في تصاعد وتيرة العجز السكني بمحافظة بغداد

١-١-واقع الحال

محافظة بغداد كما هو الحال مع كبريات المدن بما لها من مكانة اقتصادية واجتماعية وإمكانيات مادية كبيرة ، وما حققته من مستويات معيشية كبيرة تشجع على الهجرة إليها بشكل كبير يفوق الهجرة إلى المدن العراقية الأخرى ، فترتب جراء ذلك حدوث زيادات كبيرة في السكان ولد ضغطاً كبيراً على جميع مفاصل الحياة فيها ، الذي بدوره أثر على كيان المحافظة وتكوينها الطبيعي وعلى التخطيط المستقبلي لها ، فأدى إلى ظهور مشكلات متعددة ومتنوعة.

إن المجتمع العراقي برمته عانى عقوداً من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية " فليس معروفا كم خسر العراق من موارده البشرية ، فقد واجه العراقيون في السنوات الثلاثين الأخيرة ما يمكن أن يطلق عليه عمليات الهجرة الاضطرارية "[٢٠] غير أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإسكانية في السنوات التي تلت الاحتلال الأمريكي للعراق ، وما صاحبه من تعقيدات سياسية وعسكرية انعكست سلباً على الحياة اليومية للمجتمع العراقي بشكلٍ عام والمجتمع البغدادي بشكلٍ خاص ، حيث أخذت تعقيدات الحياة اليومية شكلاً مختلفاً وأنماطاً غير اعتيادية برزت بعد أحداث سامراء ٢٠٠٦ ، إذ شهدت المحافظة هجرة وحركة إجبارية لسكانها ، و" تغيرات غير مسبوقة ليس فقط بفعل الاتجاهات الطبيعية لأنماط الهجرة ولكن بفعل عوامل قسرية "[٢١] " كانت هذه المرة هروبا من أعمال العنف المتصاعدة والجريمة المنظمة وأخيرا بسبب العنف الطائفي والتهجير ألقسري"[٢٢] ، وكنتيجةٍ لعدم الاستقرار المجتمعي بسبب تلك الأحداث التي تركت بصماتها السلبية في الحياة اليومية لسكان المحافظة ، نزحت آلاف الأسر عن مناطق سكناها الأصلية ، فصاحب حركة نزوحها ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية كان في مقدمتها ارتفاع وتيرة العجز السكني بسبب الزيادات الكبيرة في الطلب على المساكن من قبل الأسر النازحة والمهجرة ، ومع العجز السكني الذي تعاني منه أصلاً المحافظة ، اضطرت كثير من الأسر النازحة والمهجرة

لاتخاذ المدارس والمرافق الحكومية المدمرة وبعض الأبنية غير الصالحة للسكنى ملجأ لها ، إلا أن تفاقم المشاكل السياسية وأعمال العنف المستمرة كانت تنذر بمشاكل اجتماعية واقتصادية أعمق ، زاد من حدتها العرض غير المرن نسبياً للأراضي المخصصة للسكن في المحافظة ، فلجأت العديد من الأسر النازحة إلى تعويض النقص في العرض ، باستقطاع جزء من المساحات المتاحة للزراعة ، مسببة بذلك خسارة في جزء مهم من الناتج القومي للبلاد ، ومستقطعة جزء من المساحات الخضراء داخل المحافظة ، وهذا أفقد المحافظة جماليتها وأساء إلى البيئة ، وهو ما تم التحذير منه ، من أن" هنالك حالة من الزحف الحضري السريع والمؤثر على الأراضي الزراعية مما أدى إلى الهيمنة على الاستخدامات الزراعية للأراضي ، وهذا بدوره أثر على نسبة الأراضي المبنية على الأراضي الزراعية "[٢٣]، وهذا الجزء المستقطع قابل للزيادة مستقبلاً مع تفاقم المشاكل السياسية والاجتماعية ، فضلاً عن فشل السياسات الإسكانية الماضية و الحالية في إيجاد الحلول المناسبة التي تساهم في تخفيف الاختناقات الإسكانية في قلب المحافظة ، وكذلك فشلها في بناء مدن عصرية تليق بمحافظة بغداد وسمعتها وعراقتها ، ففي دراسة أجرتها مجموعة رصد النزوح الداخلي التي تعرف اختصاراً بـ(IDMC)[٢٤] ، ومقرها النرويج ، إذ أوردت في تقريرها عام ٢٠٠٨ ، من " أن عدد النازحين بلغ (٢،٨) مليون نازح ، منهم (١،٢) مليون نازح بسبب أعمال العنف الطائفي و١،٦ مليون نازح منذ ٢٠٠٣"[٢٥] ، وأن " اكبر نسبة للنازحين كانت في بغداد إذ بلغت ٣٦ % من إجمالي النازحين على المستوى الوطني ، وهذا يعني أن المحافظة قد شهدت نزوح ما بين ١٢ % إلى ١٥ % من سكانها "[٢٦] ، والجدول ٥ و الشكل ١ يوضحان أعداد الأسر النازحة موزعة حسب أقضية محافظة بغداد :

الجدول ٥ أعداد الأسر النازحة موزعة حسب الأقضية ، وفقاً للتقرير الصادر سنة ٢٠١٣

الاقضية	عدد العوائل النازحة
قضاء ابو غريب	١٨٩٧
قضاء الاعظمية	٩١٧٧
قضاء الرصافة	١٤٦٣٢
قضاء الطارمية	١٧٩٠
قضاء الصدر	٤١٦٤
قضاء الكاظمية	٧١٣٨
قضاء الكرخ	١٥١٢٩
قضاء المحمودية	١٠٠٨
قضاء المدائن	٣٣٣٠
المجموع	٥٨٢٦٥

الشكل ١ التوزيع الجغرافي للأسر النازحة حسب الأقضية ، وفقاً للتقرير الصادر سنة ٢٠١٣

المصدر الجدول والشكل : التقرير النصف سنوي ٢٠١٣ ، وزارة الهجرة والمهجرين ، العراق ، ص١٣.

تحليل مؤشرات النزوح الداخلي لمحافظة بغداد وتصاعد وتيرة العجز السكني:

- ✓ هناك نقطة مهمة جداً وهي ، عدم دقة الأرقام التي أوردتها مجموعة رصد النزوح الداخلي(IDMC) بتقريرها عن أعداد النازحين في محافظة بغداد ، الذي بلغ بحسب التقرير هو ٢،٨ مليون نسمة ، والباحث قدّر أعدادهم وفق الإحصاءات المنشورة ، من الجهاز المركز للإحصاء بوزارة التخطيط ، هو ٣،٦٢٠،٣٢٨ مليون نسمة[٢٧] ، لاحظ الجدول ٦ أدناه.
- ✓ بلغ إجمالي عدد الأسر بمحافظة بغداد موزعة بحسب الأقضية التسع التابعة لها هو ٩٣١١٩٥ أسرة ، بينما بلغ إجمالي المساكن للمحافظة ٩٤٤٥٥٥ مسكناً موزعة بحسب تلك الأقضية ، وظاهر الأمر إذا استخدمنا المقارنة بين الأرقام ، فإن الأرقام تشير لنا بأن هناك فائضاً في عدد المساكن بمقدار ١٣٣٦٠ وحدة سكنية.

✓ وللوقوف على حجم العجز السكني في أقضية محافظة بغداد ، فذلك سيتم على مرحلتين الأولى مقارنة أعداد المساكن مع عدد الأسر الفعلية لكل قضاء ، كما في الجدول ٧ ، حيث يتبين لنا وجود عجز سكني في كل من أقضية الصدر ، الكاظمية والمدائن ، يقدر بـ(١٦٠٣٣) ، (٣٢٩٧) و (٦٨٢) وحدة سكنية على التوالي ، بينما سجلت الأقضية المتبقية وهي الاعظمية ، أبي غريب ، الرصافة ، والطارمية ، الكرخ فضلاً عن المحمودية فائضاً في أعداد المساكن.

الجدول ٦ أعداد المساكن والأسر النازحة وأعداد النازحين لمحافظة بغداد ، وفقاً لتقرير وزارة الهجرة والمهجرين الصادر سنة ٢٠١٣

المنطقة السكنية	أعداد المساكن	متوسط حجم الأسرة	عدد الأسر الفعلي	عدد الأسر النازحة	عدد الأفراد النازحين = (متوسط حجم الأسرة X أعداد الأسر)
أبو غريب	23111	6,9	20487	1879	12965,1
الاعظمية	167810	5,8	165492	9177	53226,6
الرصافة	240583	6,3	235300	14632	92181,6
طارمية	4864	6,7	4345	1790	11993
الصدر	11640	7,5	132438	4164	31230
الكاظمية	98765	6,1	102062	7138	43541,8
الكرخ	248294	5,7	227748	15129	86235,3
المحمودية	21107	6,3	19964	1008	6350,4
المدائن	22677	7,3	23359	3330	24309
المجموع	944555		931195	58247	3,620,328

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على البيانات الواردة بالتقرير النصف سنوي لوزارة الهجرة والمهجرين سنة ٢٠١٣ ، وتقرير الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات عدد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٩.

الجدول ٧ العجز السكني في بعض أقضية محافظة بغداد لسنة ٢٠١٣

القضاء	أعداد الأسر الفعلي	أعداد المساكن الفعلية	العجز / الفائض السكني
أبو غريب	20487	23111	2624
الاعظمية	165492	167810	2318
الرصافة	235300	240583	5283
الطارمية	4345	4864	519
الصدر	132438	116405	-16033
الكاظمية	102062	98765	-3297
الكرخ	227748	248294	20546
المحمودية	19964	21107	1143
المدائن	23359	22677	-682

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم ٦.

✓ المرحلة الثانية وهي مقارنة اعداد الأسر الكلية بعد النزوح(الأسر الفعلية للقضاء + الأسر النازحة) مع أعداد المساكن في القضاء ، للتعرف على واقع الحال في القضاء بعد نزوح الأسر ، الجدول ٨:

الجدول ٨ واقع الحال في بعض أقضية محافظة بغداد بعد النزوح لسنة ٢٠١٣

القضاء	أعداد الأسر الفعلي	أعداد الأسر النازحة	أعداد المساكن الفعلية	عدد الأسر الكلي (واقع الحال بعد النزوح)	العجز/ الفائض السكني (واقع الحال بعد النزوح)
أبو غريب	20487	1879	23111	22366	745
الاعظمية	165492	9177	167810	174669	-6859
الرصافة	235300	14632	240583	249932	-9349
الطارمية	4345	1790	4864	6135	-1271
الصدر	132438	4164	116405	136602	-20197
الكاظمية	102062	7138	98765	109200	-10435
الكرخ	227748	15129	248294	242877	5417
المحمودية	19964	1008	21107	20972	135
المدائن	23359	3330	22677	26689	-4012
المجموع					

ألمصدر من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم ٦.

- أظهرت لنا نتيجة المقارنة ، أن هناك عجزاً سكنياً إجمالياً صافياً على مستوى ستة أقضية من مجموع تسعة ، يقدر بـ (٥٢١٢٣) وحدة سكنية يجب توفيرها لإيواء الأسر النازحة ، وتوزع هذا العجز في أقضية الاعظمية (٦٨٥٩) وحدة سكنية ، الرصافة (٩٣٤٩) ، الطارمية (١٢٧١) ، الصدر (٢٠١٩٧) ، الكاظمية (١٠٤٣٥) ، قضاء المدائن (٤٠١٢) وحدة سكنية.
- لم يسجل سوى قضاء الكرخ و أبي غريب فضلاً عن المحمودية عن وجود فائض سكني ، إذ بلغ إجمالي الفائض السكني (٦٢٩٧) وحدة ، توزع ، في قضاء الكرخ (٥٤١٧) وحدة ، أبي غريب (٧٤٥) ، و قضاء المحمودية (١٣٥) وحدة سكنية.
- ومع الأخذ بالتنوع الأثني المذهبي لأقضية محافظة بغداد ، فإن عملية النزوح هذه فاقمت من المشكلة السكنية في بعض الأقضية التي تعاني أصلاً من عجز سكني قبل موجة النازحين ، فأصبح العجز السكني عجزاً مركباً ، فعلى افتراض أن جميع الأسر في جانب الرصافة نزحت إلى جانب الكرخ ، والعكس صحيح ، وحيث إنَّ عدد الأسر النازحة من جانب الكرخ قد بلغ (٢٦٩٤٤) أسرة ، وتمثل أقضية الكرخ ، الكاظمية ، الطارمية ، المحمودية ، أبو غريب ، ومع وجود العجز في أقضية جانب الرصافة الذي بلغ (٤٠٤١٧) وحدة سكنية ، فهذا يعني أن جانب الرصافة سيعاني من عجزاً سكنياً مركباً يصل إلى (٦٧٣٦١) وحدة سكنية ، أما موقف الأسر النازحة من جانب الرصافة التي بلغ عددها (٣١٣٣٠) أسرة ، التي افترضنا أنها نزحت إلى

جانب الكرخ ، حيث يوجد فائض سكني بلغ(٦٢٩٧) وحدة سكنية ، بمعنى آخر أن التوازن قد اختل أيضاً في جانب الكرخ بسبب تصاعد وتيرة النزوح حيث بلغ العجز (٢٥٠٣٣) ومع وجود العجز أصلاً في أقضية الكاظمية والطارمية فيبلغ العجز المركب (٣٦٧٣٩) وحدة سكنية.

- إن هذا العجز تمت معالجته من خلال تشارُك أكثر من أسرة للوحدة السكنية ، وهذا ما أظهره المسح الشامل لأعداد الأسر والمساكن والمنشآت لمحافظة بغداد الصادر عام ٢٠٠٩ ، من أن الوحدة السكنية كانت تشغل من أكثر من أسرة واحدة ، بل تعدى الأمر ليصل إلى سبع أو ثماني أسر للوحدة الواحدة ، فضلاً عن الأسر التي سكنت في المدارس والأبنية الحكومية التي لم يرد أعدادها في المسح المشار إليه كما في الجدول رقم ٩ :

الجدول ٩ أعداد الأسر داخل الوحدات السكنية في أقضية محافظة بغداد خلال عام ٢٠٠٩

	أعداد الأسر في المسكن الواحد								
القضاء	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
الصدر	٦٥٣٢	٣٣٣٩	١٤٠٠	406	89	32	٥	١	٠
الكاظمية	4802	٢٠٩٩	٨١٤	٢٤٤	٤٩	10	١	٠	٠
المدائن	١٦٣٥	٥٨٥	227	٥٥	12	3	٠	٠	٠
الاعظمية	٥٤٩٧	٢١٦٩	٧٣٣	١٧٦	٤١	٤	٤	١	٠
الطارمية	١٣٧	٤٨	١٤	٨	١	٠	٠	٠	٠
الرصافة	٧٢٢٤	٢٩١٥	١٠٢٨	٣٠٨	١٠٦	٢٣	٤	٣	١
أبي غريب	٣٩٩	١٢٩	٤٨	٤	١	٠	٠	٠	٠
الكرخ	٥٧٩٩	٢٠١١	٦٤٩	١٦٨	٤٨	٥	٢	١	٠
المحمودية	٢٤٨	٩٤	٩٤	٣	١	٠	٠	٠	٠

المصدر : تقرير أعداد الأسر والمساكن والمنشآت لمحافظة بغداد ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات الصادر سنة ٢٠٠٩.

- يظهر لنا الجدول رقم ١٤ ، أن نسب المساكن التي تشغلها أكثر من أسرة على مستوى محافظة بغداد موزعة إلى (٣،٢٥%) أسرتان ، (١،٣٥%) ثلاث اسر ، (٠،٥%) أربع أسر ، (٠،١%) خمس أسر ، (٠،٠٣%) ست أسر ، وبلغت نسب الوحدات السكنية المشغولة من سبع ، ثماني و تسع أسر ، نسب ضئيلة لا تذكر.
- أشارت اللجنة الوطنية للسياسات السكانية عن حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، بتقريرها وهو التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية ، أن نسب النزوح في محافظة بغداد تراوحت ما بين١٢-١٥% من إجمالي سكانها ، ، والباحث يتحفظ على نسب النزوح الواردة في التقرير ، فإذا أخذنا بنظر الاعتبار سكان المحافظة وفق الإسقاطات السنوية لعام

٢٠١٣ فإن سكان بغداد قد تراوح ٧،٦ مليون نسمة ، وهذا يعني أن نسب النزوح تقدر بـ(٤٧%) من إجمالي سكانها[٢٨].

- ورد في تقرير إخلاء الدور المغتصبة الصادر من وزارة الهجرة والمهجرين وبالتعاون مع قيادة عمليات بغداد[٢٩] ، أن القوات الأمنية العراقية قامت بإخلاء عدد من الدور المغتصبة في محافظة بغداد لغرض عودة الأسر النازحة إلى مساكنها الأصلية ، وبحسب البيانات المنشورة في التقرير فقد بلغ إجمالي الدور المغتصبة التي تم إخلائها للأسر لغاية٣١ /آذار / ٢٠١٣ ٤٣٠٢ دارا سكنية موزعة بواقع ٣٠٠٥ دار سكنية في جانب الكرخ ، و ١٢٩٧ داراً سكنياً في جانب الرصافة.
- إلا أن التقرير لم يورد موقف إخلاء الدور المغتصبة في أقضية الاعظمية ، الكاظمية ، الطارمية ، أبي غريب ، الصدر ، المدائن والمحمودية ، ويعتقد أن الأرقام الواردة في التقرير تعبر عن إجمالي أقضية جانب الكرخ ، و إجمالي أقضية جانب الرصافة ، كما أن التقرير أشار إلى أن ٦٧٦٦٠ أسرة عادت من النزوح الداخلي بينما فضل ١٤٢٨ أسرة البقاء والاندماج بمكان آخر .
- كما هو واضح من الجدول رقم ١٤ فإن عدد الأسر النازحة في كل من أقضية الرصافة والكرخ قد بلغ على التوالي ١٤٦٣٢ و ١٥١٢٩ ، ولا يشكل عدد الدور المغتصبة التي تم إخلاؤها للأسر لغرض عودتهم سوى ٨،٨% من إجمالي عدد الدور المغتصبة في الرصافة على افتراض أن كل أسرة كانت تسكن منزلاً مستقلاً بها ، بينما بلغت النسبة في الكرخ ١٩،٩% من إجمالي الدور المغتصبة.

الخاتمة و الاستنتاجات والمقترحات

- من خلال ما تقدم ، وما تم عرضه و تحليله من معطيات ومؤشرات توافرت لدى الباحث ، يتضح لنا أن موضوع السلم الأهلي من الموضوعات المهمة والمؤثرة جداً في كثيرٍ من مجالات الحياة ، بل يعد لبّ الحياة واستقامتها في المجتمعات ، واختلاله أو تعرضه لأي انتكاسة يعرض المجتمعات إلى تداعيات لا تحمد عقباها ، لا يقتصر حدود تأثيرها على المستوى الوطني بل قد يتعدى إلى المستوى الإقليمي ، وبشكل خاص التداعيات الاقتصادية والاجتماعية .
- ومن جملة التداعيات التي يخلفها عدم الاستقرار الأمني هي ، موجات النزوح وحركة الأسر الاضطرارية الداخلية والخارجية بسبب الأعمال الإرهابية للمليشيات والجماعات

المسلحة على المسالمين ، ولعل موجات النزوح التي تعرض لها المجتمع البغدادي بعد أحداث سامراء عام ٢٠٠٦ ، كانت خير دليل ، حيث تسببت في نزوح ما يقرب من ٥٨٢٤٧ أسرة أي ما يقرب من ٣،٦٢٠،٣٢٨ ملايين نسمة ، تاركة منازلها وأحياءها باحثين عن الأمن في أحياء سكنية أخرى.

- و طبقاً للأرقام والتقارير المنشورة فقد قدر الباحث نسب النزوح لسكان محافظة بغداد (٤٧%) من إجمالي سكانها ، طبقاً الإسقاطات السكانية لعام ٢٠١٣ البالغ (٧،٦٠٠) مليون نسمة ، إذ إنَّ الباحث قدّر عدد النازحين عن مناطق سكناهم إلى مناطق أخرى داخل محافظة بغداد أو خارج حدود أمانة بغداد ما يقارب ٣،٦٢٠،٣٢٨ ملايين نسمة . وأن النسب التي أوردها تقرير اللجنة الوطنية للسياسات السكانية عن حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، عن نسب النزوح هي نسب غير دقيقة.
- كما يعد الاكتظاظ الأسري أبرز نتائج النزوح ، إذ تشاركت الوحدة السكنية الواحدة أكثر من أسرة ، إذ أظهرت المسوح والتقارير أن المحافظة عانت بعد أعمال العنف الطائفي ، من اكتظاظ أسري بلغت نسبه على مستوى المحافظة أسرتين للوحدة السكنية الواحدة (٣،٢٥%)، ثلاث اسر (١،٣٥%)، أربع أسر (٠،٠٥%)، خمس اسر (٠،٠١%)، ست أسر (٠،٠٣%).
- كما أظهرت نتائج التحليل ، أن النزوح الداخلي تسبب في خلق عجز سكني صافٍ على مستوى المحافظة يقدر بـ (٥٢١٢٣) وحدة سكنية ، سجلت أعلى نسبه في قضاء الصدر ، إذ بلغت (٣٨،٧%) من إجمالي العجز ، ثم تلاه قضاء الكاظمية بنسبة (٢٠،١%) والرصافة بنسبة (١٧،٩٣%) ، الاعظمية (١٣،١٥%) والمدائن والطارمية بنسبة (٢،٤٣%) (٧،٦٩%)على التوالي.
- كما أضاف نزوح الأسر عجزاً سكنياً مركباً بلغ تعداده في جانب الرصافة (٦٧٣٦١) وحدة سكنية ، بينما بلغ العجز في جانب الكرخ (٢٥٠٣٣) .

المقترحات

- العمل الجاد على إعادة الأسر النازحة إلى محل سكانهم ، وهذا يتطلب جهوداً إضافية للقوات الأمنية لإخلاء الدور المغتصبة وإرجاع أصحابها الشرعيين لشغلها مرة ثانية.

- العمل الضروري و بشكل جاد ومتضافر من قبل جميع شرائح المجتمع لنبذ العنف الطائفي ومحاربته ، وبذل المزيد من الجهود لتوعية أبنائه بمخاطر اختلال السلم الأهلي وبيان آثاره المدمرة لن تكون فقط على الجيل الحاضر بل انعكاساته على الأجيال القادمة.
- العمل الجاد لمعالجة مشكلة السكن التي تعاني منها محافظة بغداد ومحافظات العراق ، وهذا يكون من خلال تبني السلطات التنفيذية ، لسياسات اقتصادية واجتماعية واعية بأن السكن هو أهم ما يسعى الإنسان لامتلاكه.

Abstract

The Disturbance of Civil Peace and its Negative Effect on Increasing Housing Incapacity in the Districts of Baghdad Province

Keywords: housing incapacity, civil peace, housing policies
Ins. Sameer Abduljabbar Abdulmajeed (Ph.D.)
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Office of Research, Planning, and Tracking

Humanity has suffered for a long time from the threats of wars and internal conflicts, which affected its structure causing destructive effects in all aspects. Human beings are eager to maintain their economic and social development and sovereignty on their private property. They reject any policy that deprives them from these rights. Civil peace is regarded as the pillar of national development in any community. It should be implemented in radical changes in the social and behavioral structures as well as administrative and political regimes.

After the invasion of 2003, the Iraqi community in general and the Bagdad community in particular has suffered from disturbance in civil peace which become more severe after the events of Samarra in February 2006 which triggered sectarian violence and changed the rate of internal displacement which reached 3,620,328 (1). This phenomenon caused much damage to the life of Baghdadis. For instance, the displaced families that lived in schools and public offices caused the increase of demand on housing. This study sheds the light on the effect of the disturbance of civil peace on the increase of demand on housing in Baghdad province.

الهوامش

١ وزارة الهجرة والمهجرين العراقية ، تقرير صادر من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، عنوان التقرير خلاصة عن ظاهرة العودة، تاريخ التحميل ٢٠١٣/٨/٣١ ، الساعة ١٠ ليلاً ويمكن العودة لتفاصيل التقرير على الرابط الآتي:
http://www.momd.gov.iq/UserFiles/%D8%AE%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9%20%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1%202012.pdf

٢ ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، منشور على الرابط

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%A8%D9%88_%D9%86%D8%B5%D8%B1_%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%8A#.D9.81.D9.84.D8.B3.D9.81.D8.AA.D9.87_.D8.A7.D9.84.D8.B3.D9.8A.D8.A7.D8.B3.D9.8A.D8.A9_.D9.88.D8.A7.D9.84.D8.A3.D8.AE.D9.84.D8.A7.D9.82.D9.8A.D8.A9 تاريخ النشر على الموسوعة نيسان ٢٠١٣.

٣ بحث بعنوان الأمن الاجتماعي منشور على الرابط الآتي : http://www.arabna.info/vb/showthread.php?p=305032.

٤ الصفار ، السيد حسين ، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته ، دار الساقي للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٢ ، ص٣٩.

٥ الصفار ، السيد حسين ، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته ، مصر سابق ، ص٤٤.

٦ قانون مكافحة الارهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (٢) البند (١) ، المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي ، تشرين أول ٢٠٠٥ ، ولمزيد من التفاصيل راجع الرابط الآتي-http://www.iraq-lg.law.org/ar/c4ontent.

٧ محمد ، معاذ جاسم و عودة ، عقيل عزيز ، الارهاب ومكافحته في القانون الجزائي العراقي ، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية ، العدد الرابع ، ٢٠١٢ ، كلية القانون ، جامعة ذي قار ، ص٢٦.

٨ فيليب مارفليت ، د.نور الضحى شطي ، اللاجئون العراقيون – ما وراء التسامح ، ملخص سياسات الهجرة القسرية ٤ ، مركز دراسات اللاجئين ، قسم دراسات التنمية الدولية في جامعة أكسفورد ، ٢٠٠٩ ، ص٤-١٣.

٩ ((خلاصة عن ظاهرة العودة)) ، مصدر سابق ، ص٢-٣. ولمزيد من التفاصيل راجع عنوان رابط التقرير في الهامش رقم (١).

١٠ فيليب مارفليت ، د.نورالضحى شطي ، اللاجئون العراقيون – ما وراء التسامح ، مصدر سبق ذكره،ص٩-١٢.

١١ الراوي ، منصور ، دراسات في السكان والتنمية في العراق ، مطابع التعليم العالي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، بغداد ١٩٨٩ ، ص٢٩.

١٢ احتسبت معدلات النمو السكاني السنوي وفق المعادلة الآتية ($r = \sqrt[n]{\frac{P_n}{P_o}} - 1$) ، حيث (r) معدل النمو السكاني ،(pn)عدد السكان في التعداد التالي ، (po) عدد السكان في التعداد السابق ، (n) عدد السنوات بين تعداد وآخر، يطلق على هذه المعادلة بمعادلة النمو الهندسي للسكان.

١٣ سليمان ، أحمد منير ، الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، لبنان ، سلاسل سوفنير ، ٢٠٠٠ ، ص٥٣ .

١٤ زكي ، رمزي ، المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة ، مصدر سابق ، ص ٦٤.

١٥ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، ، تقرير العجز السكني في العراق ، ص٢.

١٦ اللجنة الوطنية للسياسات السكانية حالة سكان العراق التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠) ص٣٧-٣٨.

١٧ تقرير العجز السكني في العراق ، تقرير منشور ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط العراقية ،بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٢٤.

١٨ تقرير العجز السكني في العراق ، مصدر سابق ، ص٤٠.

١٩ اللجنة الوطنية للسياسات السكانية حالة سكان العراق ، مصدر سابق ، ص٤٠.

٢٠ اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص٢٥.

٢١ اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص٩.

٢٢ اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص٢٥.

٢٣ وزارة البيئة ، الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في العراق وخطة العمل التنفيذية للمدة من ٢٠١٢-٢٠١٧ ، ص٤٢.

٢٤ منظمة دولية (international displacement monitoring center) تعرف اختصاراً (IDMC) تأسست عام ١٩٩٨ من قبل الجمعية النرويجية لشؤون اللاجئين (NRC) ، تهتم بمراقبة شؤون اللاجئين والمهجرين والمهاجرين في أنحاء العالم ، ولمزيد من المعلومات والتقارير المنظمة بالإمكان مراجعة الرابط الآتي:

http://www.internal-displacement.org/

٢٥ التقرير السنوي لمنظمة (IDMC) لسنة ٢٠٠٨.

٢٦ اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق ٢٠١٠ ، مصدر سابق ، ص٢٥.

٢٧ استخرج عدد النازحين من ضرب معدل حجم الأسرة لكل قضاء من أقضية مدينة بغداد بعدد الأسر النازحة لكل قضاء.

٢٨ إن الباحث قدر عدد النازحين وفق التقارير الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء ، و وزارة الهجرة والمهجرين بـ (٣،٦٢٠،٣٢٨) نسمة ، ونفوس مدينة بغداد بلغ وفق الإسقاطات السكانية لسنة ٢٠٠٩ (7,180,889) نسمة ، وبقسمة أعداد الأفراد النازحين على عدد السكان تظهر لنا نسب النزوح الحقيقية وهي (٥٠،٧%) .

٢٩ تقرير عن أعداد العائدين وموقف إخلاء الدور المغتصبة لغاية ٢٠١٣/٣/٣١ ، الإصدار السابع ، وزارة الهجرة والمهجرين ، ٢٠١٣ ص٢-٨.

المصادر

- وزارة الهجرة والمهجرين العراقية ، تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، تقرير خلاصة عن ظاهرة العودة ، ٢٠١٣.
- بحث بعنوان الأمن الاجتماعي منشور على الرابط الآتي :
  http://www.arabna.info/vb/showthread.php?p=305032.
- سالم ، احمد مبارك ، السلم الأهلي والأمن الاجتماعي من منظور الإسلام ، جريدة النبأ الالكترونية ، ٢٠١٣ ، منشور على الموقع
  http://www.alnabanews.com/node/7954
- الصفار ، السيد حسين ، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته ، دار الساقي للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٢ .
- قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (٢) البند (١) ، المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي ، تشرين أول ٢٠٠٥ .
- محمد ، معاذ جاسم و عودة ، عقيل عزيز ، الإرهاب ومكافحته في القانون الجزائي العراقي ، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية ، العدد الرابع ، كلية القانون ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٢.
- د. فيليب مارفليت ، د.نور الضحى الشطي ، اللاجئون العراقيون – ما وراء التسامح ، ملخص سياسات الهجرة القسرية ، مركز دراسات اللاجئين ، قسم دراسات التنمية الدولية في جامعة أكسفورد ، ٢٠٠٩ .
- الراوي، منصور ، دراسات في السكان والتنمية في العراق ، مطابع التعليم العالي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، بغداد ١٩٨٩.

- سليمان ، أحمد منير ، الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية ، دار الراتب الجامعية ، بيروت ، لبنان ، سلاسل سوفنير ، ٢٠٠٠ ، ص٥٣ .
- زكي ، رمزي ، المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٨٤، كانون الأول ١٩٧٨.
- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط ، تقرير العجز السكني في العراق ، ٢٠٠٦.
- التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية حالة سكان العراق ٢٠١٠.
- الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في العراق وخطة العمل التنفيذية للمدة من ٢٠١٢-٢٠١٧.
- تقرير النزوح ، منظمة (IDMC) منظمة دولية (international displacement monitoring center) تعرف اختصاراً (IDMC) ، ٢٠٠٨.
- تقرير عن أعداد العائدين وموقف إخلاء الدور المغتصبة ، قيادة عمليات بغداد ، دائرة المعلومات والبحوث ، قسم الإحصاء وبنك المعلومات ، لغاية ٢٠١٢/١١/٣٠ ، الإصدار الثالث عشر .
- تقرير عن أعداد العائدين وموقف إخلاء الدور المغتصبة ، قيادة عمليات بغداد ، دائرة المعلومات والبحوث ، قسم الإحصاء وبنك المعلومات ، لغاية ٢٠١٣/٣/٣١ ، الإصدار السابع عشر.
- تقرير عن أعداد العائدين وموقف إخلاء الدور المغتصبة ، قيادة عمليات بغداد ، دائرة المعلومات والبحوث ، قسم الإحصاء وبنك المعلومات ، لغاية ٢٠١٣/٤/٣٠ ، الإصدار الثامن عشر .